اثنان من كل من القدس ويافا ونابلس، وواحد من كل من حيفا والجليل والخليل وبئر السبع[٤]. وفي ما يلي اسماء الاعضاء غير الرسميين[٥]، الذين عيّنوا لحضور الجلسة الاولى، في السادس من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٠: اسماعيل الحسيني (القدس)، من الاعيان وملّاك الاراضي وموظف سابق في الادارة العثمانية؛ سليمان عبدالرزاق طوقان (نابلس)، من الاعيان وملّاك الاراضي؛ الشيخ عبدالحي الخطيب (الخليل)، من الاعيان ويمثّل الاتجاه الديني الاسلامي؛ الشيخ فريّح ابو مدين (بئر السبع)، من زعماء القبائل البدوية وملّاك الاراضي؛ د. حبيب سالم (نابلس)، طبيب، ارثوذكس؛ ميشيل بيروتي (يافا)، تاجر، كاثوليك؛ سليمان بك ناصيف (حيفا)، تاجر وملّاك، بروتستانت؛ دافيد يلين (القدس)؛ حاييم كالفارسكي (حيفا، الجليل)؛ اسحق بن تسفي (يافا/ تل ـ ابيب) الذي استبدل بأهرون ايزنبرغ اعتباراً من الجلسة العاشرة.

وبالاضافة الى التوزع الجغرافي والطائفي والاقتصادي، يلاحظ ان المندوب السامي تعمّد، في اختياره، ارضاء بعض العائلات الكبيرة المعروفة بزعاماتها التقليدية والتاريخية (الحسيني وطوقان والخطيب) واعطاء الفرصة، في الوقت عينه، لفئة المهنيين والتجار النامية في فلسطين، للمشاركة في هذا النشاط السياسي. ويلاحظ، ايضاً، ان الممثلين العرب، الذين اختارهم المندوب السامي، لم يكن بينهم أي من الزعماء الوطنيين المعروفين في ذلك الحين ممّن تزعموا، أو ساهموا، في النشاط الوطني الفلسطيني، سواء ضمن اطار الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، أو المؤتمرات الوطنية الفلسطينية، والعربية. هل كان صموئيل، بذلك، يحاول خلق زعامة جديدة بديلة في فلسطين تكون اكثر «اعتدالاً» أو طواعية من الزعامة الموجودة في تعاملها مع سلطات الانتداب وموقفها من المشروع الصهيوني؟ ربما كان هذا، ضمناً، أحد أهداف المندوب السامي، ولكنه لم يعبّر عنه صراحة. فقد اكتفى بالقول، في رسالته الموجهة الى وزير الخارجية البريطانية، اللورد كيرزون، بتاريخ ١٠/١٠/١٩٢٠، ان اعضاء المجلس تحدثوا بصراحة تامة، وأعربوا عن آرائهم بوضوح واستقلالية في اثناء المناقشات، الامر الذي يعني «ان المجلس سيتمتع بثقة تلك القطاعات من السكان المهتمة بالقضايا السياسية»[٦]. واذا كانت الحرية والاستقلالية التي استخدمها الاعضاء للتعبير عن آرائهم وانتقاداتهم «ظاهرة صحية»، بحسب رأي صموئيل، فانه قصد، على ما يبدو، تحقيق هدف آخر اكثر اهمية. فالتعبير عن الشكاوى والانتقادات بحرية سيجعل المجلس «بالغ الاهمية بالنسبة [الى] الادارة، بتوفيره مؤشراً [الى] توجّهات الرأي العام»[٧].

دام الاجتماع الاول للمجلس الاستشاري سبع ساعات. واستهله المندوب السامي بخطاب، استعرض فيه ما انجزته ادارته خلال ثلاثة شهور انقضت منذ تسلّمه مهام منصبه في الاول من تموز (يوليو)، بعد التذكير بأن عقد المجلس جاء تنفيذاً لوعد قطعه لوجهاء فلسطين في لقاءاته الاولى معهم، وذلك كخطوة على طريق تطوير مؤسسات الحكم الذاتي. أمّا بقية الشؤون الهامة التي بحث فيها في جلسات المجلس الاستشاري، وعددها ٢٢ جلسة (كانت الاخيرة بتاريخ ١٥/٢/١٩٢٣)، فهي ما سنعرضه في ما يلي.

الجهاز الاداري

تحدث المندوب السامي، في جلسة المجلس الاولى، عن الادارة المدنية، وتركيبها، وتوزّع موظفيها. وتبيّن ان اعادة تشكيل الادارة المدنية تضمّنت، ايضاً، انشاء ثلاث دوائر جديدة؛ اثنتان منها ذات ارتباط مباشرة بتنفيذ «وعد بلفور» وتسهيل اقامة «الوطن القومي» اليهودي، وهما دائرة